

ملف

# اليوم العالمي للأشخاص المعوقين... وطن النجوم أنا هنا!

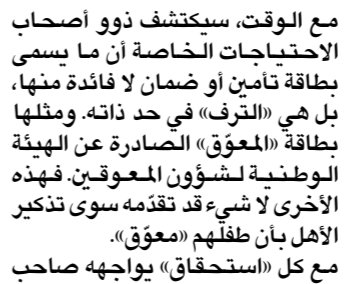
لتغيير عقلية المجتمع الذي بقي ينظر إليهم بوصفهم «معاقين». بعد تلك السنوات الطويلة من إقرار القانون 2000/220 لا يزال الواقع هو هو، خصوصاً أن غالبية المراسيم التنفيذية المتصلة به لم تصدر بعد. بقي حبراً على ورق. ينص على حقوق مكتوبة، لا وجود لها على أرض الواقع. من الطيبة إلى التعليم إلى العمل إلى الترفيه... لا شيء يتغير. صحيح أن

قبل ثمانية عشر عاماً، خرج اقتراح قانون «حقوق الأشخاص المعوقين» من الهيئة العامة قانوناً نافذاً يحمل الرقم 2000/220. يومها، توج القانون مسيرة نضال استمرت سنوات، لتحصيل حقوق شريحة تعيش دون الحد الأدنى للمستوى المعيشي اللائق. غير أن الانتصار لم يدم طويلاً. سرعان ما اصطدم أصحاب هذه الحقوق بواقعٍ قاسٍ يفرض عليهم نضالاً آخر

## طفل بـ«حاجة خاصة»

### إجابات حمية

قبل خمس سنوات، ولّد احمد بـ«صحة جيدة»، كان طفلاً مهنماً. لكن مع إتمام عامه الأول، تبين أن هذوءه سببه إصابة بـ«الصرم». كان ذلك بداية مشوار طفل يحمل «حاجة خاصة». مشوارٌ خيبات متعب في بلاد يعيش فيها من لا يملك تلك الحاجة يشقّ النفس، فكيف بمن يحملها؟ الخيبة الأولى أنه كان يمكن تفادي هذه «الحاجة الخاصة»، أو على الأقل التخفيف من وطأتها عند الولادة، بإجراء طئي في المستشفى «يتنبأ» بتدهور الحاسة السمعية مع الوقت. هذا ما قاله الطبيب في ما بعد، لكن بعدما فات الأوان. فالعُذات الطبية التي تشخّص ذلك لا تزال محدودة، وهذا «الفحص» لا يُجرى إلا بناءً على طلب أهل المولود، لأنه ليس مجانياً، ولا يدخل ضمن فاتورة المستشفى! ولأنه لم يحظْ بتلك «الفرصة»، كان عليه أن يعيش، يوماً بيوم، قصة تلك «الحاجة» التي لطفوها وسّوها «خاصة». سينتري «سماعة» إذن كي يستعيد سماع الأصوات التي



لناك تجربة الدمج في مدارس «الدولة» (مروان بوحيدر)

### اجهزة السمع تسفح الجهات الضامنة

«الحاجة الخاصة» بتكشّف عري هذا وهو العمر الذي يفترض فيه أن يدخل معه إلى المدرسة. لكن، لا خيارات مدرسية كثيرة، فالمدارس التي تعتمد مهجاًزاً دامجاً، وتحديداً لمن يملكون صعوبات سمعية، محدودة جداً. هنا، أيضاً تسجّل الدولة غياباً، إذ لا تزال تجريبية الدمج في مدارس «الدولة» خجولة. لا خيارات أمام عائلة طفل يعاني من الصمم سوى البحث، بين المدارس الخاصة الدامجة، عن

مدرسة بمواصفات تعليمية جيّدة وبكلفة مادية «مناسبة»، يبدأ البحث على هذا الأساس، ولكن منذ اللحظة الأولى، سيكتشف هؤلاء أن «الحاجة

صاحب الحاجة الخاصة إلى أن يدفع المدرسة التي تمنحه «شرف القبول» قسماً إضافياً على القسط المقرّر للأشخاص «الطبيعيين». أما بالنسبة إلى العمل، فلا الكفاءة ولا الحظ ولا الوساطات قادرة على إيجاد عمل لاذي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل، علماً أن القانون يفرض على المؤسسات، العامة منها والخاصة، كوتا تقدّر بـ3%. لكن، لا من

تعمدها كل مدرسة والتقنيات المختلفة»، على ما تقول مسؤولة عن وحدة «ذوي الاحتياجات الخاصة» في إحدى المدارس. وهذا خاضع للتأويل، كما أنه خاضع، بوضوح، لاستغلال أصحاب الاحتياجات الخاصة لتحقيق أرباح طائلة. وإلا فكيف يمكن تفسير الفارق الشاسع في كلفة الدمج بين مدرسة وأخرى؟ ففي مدرسة أولى، تفسر العاملة في المحاسبة إلى أن كلفة الدمج تراوح بين مليون ونصف مليون ليرة وأربعة ملايين ونصف مليون، فوق القسط الأساسي، «بحسب حالة الطفل، بعد إجراء التشخيص التربوي»، وفي مدرسة ثانية تراوح كلفة الدمج بين خمسة ملايين و200 ألف ليرة، وسبعة ملايين ونصف مليون. وفي مدرسة ثالثة «الكلّاس»، تراوح بين عشرة ملايين ليرة و15 مليوناً، هذه عيئة بسيطة عن مدارس دامجة خاصة جداً. مدارس يفترض أنها «لا تبغى الربح»، صحيح أنه من منظور تلك الإدارات، يحتاج هؤلاء الأطفال إلى تدخلات إضافية عن الطلاب «العاديين»، إلا أن ذلك لا يبرز الفروقات الشاسعة في «تسعيرة» التدخل التعليمي بين مدرسة وأخرى. ماذا يعني، مثلاً، أن تحصل كلفة التدخل الطفّيف (الذي يتطلب وجود shadow teacher مع الطفل) إلى 7 ملايين ليرة في مدرسة و9 ملايين في أخرى و12 مليوناً في الثالثة، سوى الجشع، ولو على حساب حق احمد وأقرانه بالتعلم.



لناك تجربة الدمج في مدارس «الدولة» (مروان بوحيدر)

التعليمية (تدخل طفيف أو جزئي أو كلي) تختلف معها «التسعيرة» في المدرسة الواحدة، وبين مدرسة وأخرى، بحسب المشاهج التي

فنادق معدودة استهدفناها وطبّقت تلك المعايير، غير ذلك ليس كل المطاعم متاح لنا دخولها». هذا جزء صغير من الصورة العامة التي تتبدّى كل مختلف. تذكر اللقيس بما حدث خلال الانتخابات النيابية الأخيرة وبمطابقتها «رئيس الحكومة سعد الحريري يفتح اعتماد خاص وتغذيته سنويًا لدى إقرار الموازنة العامة لتجهيز مراكز الاقتراع وفقاً للمتطلبات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، علماً بأن الموازنة العامة في الأساس لا تحوي بنداً متعلقاً بالتجهيز الدامج». غياب التجهيزات عن مراكز الاقتراع يعني غيابها عن المدارس وخصوصاً الرسمية، وهذا

يعني «أن المدرسة أيضاً غير مجهزة لاستقبال ذوي الاحتياجات». ووفق دراسة سابقة أعدها الباحث محمدان، فإنّ تجهيز المدارس لاستقبال التلامذة من أصحاب الاحتياجات الخاصة «لا يكفّ وزارة التربية والتعليم العالي سوى 0,8 في المئة من ميزانيتها». انطلاقاً من المدارس، يمكن العبور إلى أمثلة عديدة لا تتوافر فيها شروط دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي بالتالي مراكز ومؤسسات مميّان غير صديقة لهم، ومنها تلك التي يزورونها بشكل متواتر مثل: مبانى الوزارات وخصوصاً الشؤون

الاجتماعية والتربية والعمل والمال، إضافة إلى مراكز البريد (شركة ليبان بوست) ودوائر النفوس «كلها غير مجهزة ولا أرقام لدينا دقيقة في هذا المجال» تقول اللقيس، فضلاً عن عدم تطبيق الكوتا الخاصة «لا يكفّ بتوظيفهم، فإن ذوي الاحتياجات يعانون داخل المؤسسات «التي لا توفر شروط استقبالهم للمعل مثل البرامج الإلكترونية الخاصة وما

عدها من الشروط الهندسيّة». المسائلة برمّتها لا تقف عند مستفيدين صحياً من البطاقة، فيما يُعالج غير المضمونين على نفقة وزارة الصحة «من دون أي خصوصية»، وفق المرية المختصة سمية دهبني، الأخيرة توضح أن الجهات الضامنة تخلص المعاملات وتجهيز السيارات والتعليم الدامج. كل مكان عام يزورونه في هذا البلد يذكرهم بأنهم في بيئة غير صديقة لكل مواطنيها.



(جيهو - فرنسا)

## ذوو الإعاقة «غير مرتين»!

يرتكز ماهر أبي سمرا، مخرج الفيلم القصير «هيك قالوا» حول معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان، على نظرة وحدة «ذوي الاحتياجات الخاصة» في إحدى المدارس. وهذا خاضع للتأويل، كما أنه خاضع، بوضوح، لاستغلال أصحاب الاحتياجات الخاصة لتحقيق أرباح طائلة. وإلا فكيف يمكن تفسير الفارق الشاسع في كلفة الدمج بين مدرسة وأخرى؟ ففي مدرسة أولى، تفسر العاملة في المحاسبة إلى أن كلفة الدمج تراوح بين مليون ونصف مليون ليرة وأربعة ملايين ونصف مليون، فوق القسط الأساسي، «بحسب حالة الطفل، بعد إجراء التشخيص التربوي»، وفي مدرسة ثانية تراوح كلفة الدمج بين خمسة ملايين و200 ألف ليرة، وسبعة ملايين ونصف مليون. وفي مدرسة ثالثة «الكلّاس»، تراوح بين عشرة ملايين ليرة و15 مليوناً، هذه عيئة بسيطة عن مدارس دامجة خاصة جداً. مدارس يفترض أنها «لا تبغى الربح»، صحيح أنه من منظور تلك الإدارات، يحتاج هؤلاء الأطفال إلى تدخلات إضافية عن الطلاب «العاديين»، إلا أن ذلك لا يبرز الفروقات الشاسعة في «تسعيرة» التدخل التعليمي بين مدرسة وأخرى. ماذا يعني، مثلاً، أن تحصل كلفة التدخل الطفّيف (الذي يتطلب وجود shadow teacher مع الطفل) إلى 7 ملايين ليرة في مدرسة و9 ملايين في أخرى و12 مليوناً في الثالثة، سوى الجشع، ولو على حساب حق احمد وأقرانه بالتعلم.

إلا أن مشاكل حملة البطاقة أكبر بكثير من مجرد انقطاع المعينات. فمعظم ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم جهات ضامنة لا يستفيدون صحياً من البطاقة، فيما يُعالج غير المضمونين على نفقة وزارة الصحة «من دون أي خصوصية»، وفق المرية المختصة سمية دهبني، الأخيرة توضح أن الجهات الضامنة تخلص المعاملات وتجهيز السيارات والتعليم الدامج. كل مكان عام يزورونه في هذا البلد يذكرهم بأنهم في بيئة غير صديقة لكل مواطنيها.

ملف

# اليوم العالمي للأشخاص المعوقين... وطن النجوم أنا هنا!

يطلق، بعد أكثر من ربع قرن على إقرار الأمم المتحدة «اليوم العالمي للأشخاص المعوقين»، في الثالث من كانون الأول من كل عام، لا تزال الدولة اللبنانية تفتقر إلى إحصاء دقيق لما تشكله هذه الشريحة لتعرف ما هي حقوقها، لا بل تعمن في إذلالهم، وليس أدل على ذلك مما يواجهه هؤلاء لدى إتمام معاملاتهم الرسمية: في الوزارات وفي المؤسسات الرسمية ولدى

## مئة ألف بطاقة «غير ناضجة»

### هذيك ضرور

تُشير آخر أرقام وزارة الشؤون الاجتماعيّة إلى أنّ نحو مئة ألف من ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان يحملون بطاقة الإعاقة التي تمنحها لهم الوزارة بموجب «قانون حقوق المعوقين» (الرقم 220) الصادر عام 2000. وينص هذا القانون على تزويد كل مُعَوِّق بطاقة تُعد بمثابة مستند يضمن له حقوقاً و«امتيازات» أقرها القانون، من بينها تأمين العلاجات المرتبطة وغير المرتبطة بالإعاقة، وتغطية الفحوصات المخبرية وعمليات الطيبة والاستشفاء والعلاجات الجراحية المختلفة، فضلاً عن خدمات تعليمية والإعفاء من رسوم الجمارك والرسم البلدي ورسوم تسجيل السيارات ورسوم الأملاك المبنية وغيرها. هذا على الورق، أما فعلياً، فشكّو عدد كبير من اهالي ذوي الاحتياجات الخاصة من أن «فعالية» البطاقة تقتصر على منح بعض المساعدات لذوي الإعاقات الحركية كالكراسي النقالة والعكازات والعصي والدواير» والأحذية الطبية والطراحت والغرش الخاصة للوقاية من العقر وساعات الأذن، إضافة إلى بعض المعينات الخاصة بالتعاطي مع السبلس كالأبمال والحافضات وأكياس البول والكولوستوما، والرفلات إنّ هذه المعينات قد تنقطع أحياناً بسبب نفاذ الموازونات المخصصة لها في الوزارة، كما جرى الأسبوع المنصرم عندما أبلغ أهالي الأطفال في مدرسة الكفاءات، مثلاً، بضرورة تأمين مستلزمات أطفالهم لأن «موازنة الوزارة خلصت»!

إلا أن مشاكل حملة البطاقة أكبر بكثير من مجرد انقطاع المعينات. فمعظم ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم جهات ضامنة لا يستفيدون صحياً من البطاقة، فيما يُعالج غير المضمونين على نفقة وزارة الصحة «من دون أي خصوصية»، وفق المرية المختصة سمية دهبني، الأخيرة توضح أن الجهات الضامنة تخلص المعاملات وتجهيز السيارات والتعليم الدامج. كل مكان عام يزورونه في هذا البلد يذكرهم بأنهم في بيئة غير صديقة لكل مواطنيها.

إلا أن مشاكل حملة البطاقة أكبر بكثير من مجرد انقطاع المعينات. فمعظم ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم جهات ضامنة لا يستفيدون صحياً من البطاقة، فيما يُعالج غير المضمونين على نفقة وزارة الصحة «من دون أي خصوصية»، وفق المرية المختصة سمية دهبني، الأخيرة توضح أن الجهات الضامنة تخلص المعاملات وتجهيز السيارات والتعليم الدامج. كل مكان عام يزورونه في هذا البلد يذكرهم بأنهم في بيئة غير صديقة لكل مواطنيها.